

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ١٤

الأثنين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد تيجاني محمد باندي (نيجيريا)

تقرر ذلك.

نظرا لغياب الرئيس، تولي الرئاسة نائب الرئيس، السيد فيالهو روشا (كابو فيردي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

البند ١١٥ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى (أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تقرير اللجنة الخامسة (A/74/482)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد تم توضيح مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الخامسة في اللجنة وهي مبينة في المحاضر الرسمية ذات الصلة. ولذلك، إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب القاعدة ٦٦ من النظام الداخلي، هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشه تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لذلك ستقتصر البيانات على تعليل التصويت أو شرح الموقف. وأود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تقدمها الوفود من مقاعدها. وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في اتخاذ القرارات بنفس الطريقة التي أتبعها في اللجنة الخامسة.

توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٤ من تقريرها، بأن تعين الجمعية العامة السيدة دونا - ماري تشيرازي - ماكرفيلد، ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، عضوا في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفته عضوية تبدأ في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيدة دونا - ماري تشيرازي - ماكرفيلد عضوا في اللجنة الاستشارية لشؤون

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1930970 (A)



إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن إنشاء الأمم المتحدة جسد تطلعات شعوب كوكبنا إلى العيش في سلام وحسن جوار ورخاء. وتدعو ديباجة الميثاق الجميع إلى "ممارسة التسامح والعيش معا في سلام وحسن جوار"، ولكن لا يمكننا القول أن الدول التزمت بإخلاص بهذا المبدأ منذ نشأة الأمم المتحدة. إننا ندرك أن تاريخ الأمم المتحدة تاريخ لنجاحات وإخفاقات وتوقعات تحققت أو لم تتحقق، وتفان من أجل مثل ومبادئ المنظمة لا يُقابل دائما بالاتساق في إعمالها. لكن لا شك في أن الأمم المتحدة قد أسهمت في كفالة الاستجابة في الوقت المناسب للكثير إن لم نقل لجميع التحديات العالمية التي واجهت البشرية.

وفي العام المقبل، ستحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها، وطول عمر المنظمة يؤكد أن الحاجة إليها لا تزال قائمة. ولا يوجد بديل لها. كما أنه لا يوجد بديل لتعددية الأطراف والحوار، القادرين على تغيير التصور العام للنزاعات اليوم وللمسارات المؤدية إلى الخروج منها. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الاتجاه الرئيسي الذي ينبغي أن نتبعه لتعزيز الأمم المتحدة ينبغي أن يكون من خلال إنشاء صيغة متعددة الأطراف حقا تهدف إلى السعي إلى توافق في الآراء يستند إلى مبادئ الحس السليم والتراضي المتبادل. وقد قررت الدول الأعضاء من خلال اعتمادها للقرار ٢٩٩/٧٣ أن يكون موضوع الاجتماع الرفيع المستوى احتفاء بالذكرى السنوية في عام ٢٠٢٠ هو "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي نحتاج إليها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف". وينبغي أن تكون الذكرى السنوية المقبلة فرصة ممتازة للتذكير بالأسباب - ليس فقط الانتصار في الحرب العالمية الثانية، ولكن أيضا أهمية الحفاظ على السلم والأمن - التي أدت بأسلافنا إلى إنشاء الأمم المتحدة في ذلك العام البعيد، ١٩٤٥.

الإدارة والميزانية لفترة عضوية تبدأ في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠؟
تقرر ذلك (المقرر ٤٠٢/٧٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

البند ١٣٩ من جدول الأعمال

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/74/483)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق" بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١/٧٤)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٩ من جدول الأعمال.

البند ١٤، ١١٧، ١٢٣ و ١٢٤ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مذكرتان من الأمين العام (A/74/134 و A/74/199)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

عندما تنطوي على فرض مسائل لا مركزية لحفظ السلام، مثل حماية حقوق الإنسان، والتدخل في العمليات السياسية، وإشراك المجتمع المدني في أنشطه حفظ السلام. فهذه المسائل هي من اختصاص الدول ذاتها.

وأثارت بيلاروس مراراً وتكراراً مسألة القضاء على الازدواجية في عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. لقد حان الوقت لاستعراض جداول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإزالة البنود المزدوجة. فعلى سبيل المثال، ما يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية هو في الواقع تكرار لجدول أعمال اللجنة الثانية، وجزء عمله المتعلق بالشؤون الإنسانية هو تكرار لجدول أعمال اللجنة الثالثة. ولسنا مقتنعين بضرورة التنسيق التام لتلك الخطط مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي هي في جوهرها مؤقتة، ويتعين علينا أن ننظر إليها واضعين المستقبل في الاعتبار.

ولا يمكننا أن نعزز الأمم المتحدة دون دعم الأداء الفعال لمجلس الأمن وهيئاته الفرعية. وبلا شك تؤدي لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن دوراً هاماً في كفالة الامتثال لقراراته. والغرض من تقارير أفرقة الخبراء التابعة لها هو تقديم صورة موضوعية ومحايدة عن تنفيذ ورصد الامتثال للتدابير التقييدية التي يفرضها مجلس الأمن. ونعتقد أن الممارسة التي يتم بموجبها التوصل إلى استنتاج أو آخر في تقارير أفرقة الخبراء بشأن الجزاءات استناداً إلى تفسير تعسفي للوقائع، وافتراسات غير مدعومة تماماً بشأن انتهاكات لنظام الجزاءات، تقوّض فعالية عمل الهيئات الفرعية للمجلس. ونرى أن المحاولات الرامية إلى التركيز دون داع على المسائل التي لا تتصل بموضوع التدابير التقييدية هي مسرفة وتؤدي إلى نتائج عكسية، وتضر بالمهام الحقيقية للجان الجزاءات.

وقد أنشئ اليوم الدولي للمندوبين هذا العام (القرار ٢٨٦/٧٣) بمبادرة من بيلاروس، وسيحتفل به في ٢٥ نيسان/أبريل، وهو اليوم الذي بدأ فيه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمنظمة الدولية في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، والذي انتهى بتوقيع الميثاق. وذلك اليوم تذكير بتاريخ إنشاء الأمم المتحدة وبأن العامل البشري هو أهم ضمان لنجاح أي حوار ولقدرتنا على تعزيز تعددية الأطراف والثقة. وندعو أي شخص مهتم إلى النظر في الشكل الذي يمكن اعتماده في الاحتفال بالأمم المتحدة.

وقد حاولت الأمم المتحدة، طوال وجودها، ليس فقط التصدي للتحديات والتهديدات الناشئة، بل أيضاً لتحسين هيكلها المؤسسي من أجل الاستجابة بفعالية لحالات النزاع. وكان الأمين العام الراحل كوفي عنان أول من دعا إلى إصلاح واسع النطاق للأمم المتحدة، ونرى أن الأمين العام الحالي، السيد أنطونيو غوتيريش، يواصل ذلك الإرث بنجاح. وقد حقق الكثير، لا سيما فيما يتعلق بإعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ونأمل أن يغدو النظام الإنمائي المعاد توجيهه قوة دافعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن ينهي تجزؤ الجهود المبذولة على أرض الواقع. ويشكل اتفاق التمويل (A/74/73/Add.1) لإعادة تنظيم التمويل، الذي ساعدت بيلاروس على وضعه، أداة هامة لدعم الدول في تنفيذها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونرحب بمبادرات الأمين العام لإجراء الإصلاحات الرامية إلى مساعدة المنظمة على التصدي للأزمة التي تواجهها في التعامل مع منع نشوب النزاعات الدولية. وحظيت الخطوات المتخذة لإعادة تنظيم عنصري السلام والأمن في الأمانة العامة وتنشيط نظام حفظ السلم ككل بتأييد واسع من الدول. ومع ذلك، إذا أردنا أن نضيف مزيداً من النجاح إلى هذه البدايات، فإننا ندعو إلى التفسير المدروس والمتوازن لتلك المبادرات، خصوصاً

السيد ناكافو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): يُقدم هذا البيان الشفوي، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وبموجب أحكام الفقرتين ٨٢ و ٨٣ من الإعلان السياسي الوارد في مشروع القرار A/74/L.4، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية والوكالات الأخرى المعنية، تقريرا مرحليا خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، وتقريراً خلال دورتها السابعة والسبعين يتضمن توصيات بشأن تنفيذ هذا الإعلان في سبيل تحقيق التغطية الصحية الشاملة، ليسترشد به الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في عام ٢٠٢٣.

ويطلب إلى الأمين العام أيضا عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة في عام ٢٠٢٣ في نيويورك، بهدف إجراء استعراض شامل لتنفيذ الإعلان السياسي لتحديد الثغرات والحلول من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠، على أن يتم تحديد طرائق هذا الاستعراض في موعد لا يتجاوز الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، مع مراعاة نتائج العمليات القائمة الأخرى ذات الصلة بالصحة وتنشيط أعمال الجمعية العامة.

وعملا بالطلب الوارد في الفقرة ٨٢ من مشروع القرار، فإن طلب الحصول على الوثائق سيشكل عبئا آخر إضافيا على أعباء إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في شكل وثيقة واحدة لما قبل الدورة تتألف من ٨٥٠٠ كلمة بجميع اللغات الست في عام ٢٠٢٠، ووثيقة واحدة لما قبل الدورة تتألف من ٨٥٠٠ كلمة بجميع اللغات الست في عام ٢٠٢٢. وهو ما سيشكل عبئا إضافيا على أعباء عمل الوثائق المطلوبة من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢. وستنشأ احتياجات إضافية من الوثائق في عام ٢٠٢٢ بتكلفة ٢٧٥٠٠ دولار في حين ستغطي الاحتياجات الإضافية البالغة

وتستمر الحياة، وستحتاج الأمم المتحدة أيضا إلى التعزيز والتجديد في المستقبل. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نتذكر دائما ضرورة أن تكون الخطوات المتخذة للتعزيز معقولة ومفيدة، وأنه ينبغي ألا يصبح التجديد إصلاحاً من أجل الإصلاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البنود ١٤ و ١١٧ و ١٢٣ و ١٢٤ من جدول الأعمال.

البند ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

جلسة محددة تركز على التنمية (القرار ٢٦٥/٦٠)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد أبلغت بأنه لم تطلب أي من الدول الأعضاء أخذ الكلمة في إطار هذا البند. بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٧ من جدول الأعمال.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

مشروع القرار (A/74/L.4)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأنه من المقرر أن تعقد المناقشة بشأن البند ١٢٦ من جدول الأعمال يوم الأربعاء ١١ كانون الأول/ديسمبر، على النحو المعلن عنه على الموقع الشبكي للجمعية العامة.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/74/L.4.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيدة بونيبيا أرازكون (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية):
ترحب غواتيمالا باتخاذ القرار ٢/٧٤، الذي اعتمدت الجمعية العامة بمقتضاه الإعلان السياسي في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة المعقود في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، كما تعرب عن تقديرها للجهود التي يبذلها الميسران المشاركون في العملية، سفير جورجيا كاهيا إماندزه وسفير مملكة تايلند فيتافاس سرفيوك.

وينص ميثاقنا - دستور منظمة الصحة العالمية - على:

”والتمتع بأعلى مستوى صحي يمكن تحقيقه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، بدون تمييز على أساس العرق أو الديانة أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية“.

ولذلك، بصفتنا دولة تقدر تعددية الأطراف، فإننا ندرك أهمية الإعلان السياسي ونؤكد من جديد التزام دولة غواتيمالا بتوفير رعاية صحة بدنية ونفسية ورفاهية اجتماعية لسكانها، والالتزام بتضافر الجهود الرامية إلى جعل التغطية الصحية الشاملة حقيقة يستفيد منها الجميع وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة ٣ على وجه الخصوص، الذي ينص على ”ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار“.

وبالنظر إلى النهج المتكامل للصحة، تعرب غواتيمالا عن تحفظها على الفقرة ٦٨ من الإعلان السياسي التي تتعلق بإشارات وتفسيرات تخص استفادة الجميع من الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية. ونؤكد من جديد أمام الجمعية العامة أن المادة ٣ من دستورنا تنص على أن الدولة الغواتيمالية تكفل حياة الإنسان وتحميها منذ الحمل وتكفل أيضا سلامته.

السيد هوشينو (اليابان) (تكلم بالإسبانية): إنني أشعر بسعادة عارمة بتواجدي هنا في قاعة الجمعية العامة الكبيرة،

٢٠٠، ٢٧، دولار لعام ٢٠٢٠ ضمن الميزانية البرنامجية المقترحة للموافقة عليها خلال السنة نفسها.

وبالنظر إلى الفقرة ٨٣، فمن المفهوم أنه لم تحدد المسائل المتعلقة بالاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠٢٣ بعد، بما في ذلك نطاقه وطرقه. بناء عليه، ونظرا لعدم توفر أي طرائق لعقد هذا الاجتماع، فلن يتسنى في الوقت الحاضر تقدير الآثار المحتملة من حيث تكلفة الاجتماعات والوثائق. وفور البت في طرائق عقد الاجتماع، سيقدم الأمين العام التكاليف ذات الصلة لتلك الاحتياجات عملا بالمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. كما سيتعين تحديد موعد عقد الاجتماعات لاحقا بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

بناء على ذلك، وإذا ما إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/74/L.4، فستدرج الاحتياجات الإضافية من الموارد المقدرة حاليا بمبلغ ٢٧،٢٠٠ دولار والذي سيدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٢ في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات. والبيان الذي تلوته للتو متاح على البوابة الموفرة للورق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/74/L.4 المعنون ”الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/74/L.4؟

أُعتمد مشروع القرار A/74/L.4 (القرار ٢/٧٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات ستقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠ والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تغطية الجميع بخدمات صحية أساسية جيدة، والقضاء على الفقر الناجم عن النفقات المتعلقة بالصحة بحلول عام ٢٠٣٠. وتشمل هذه التحديات الصحية جميع الالتزامات، بما في ذلك الأمراض المعدية وغير المعدية، بل تتجاوز الصحة لتشمل حقوق الإنسان والتمويل، ما يتطلب أعلى مستوى من الالتزام السياسي ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.

وقد حان الوقت، بصفتنا دولا أعضاء، لتنفيذ التزاماتنا. وتقف اليابان على أهبة الاستعداد للتعجيل ببذل جهودها مع حشد فعالية المنتديات ذات الصلة، بما في ذلك المنتدى الثاني للتغطية الصحية الشاملة، الذي سيعقد في بانكوك، ومؤتمر قمة طوكيو للتغذية من أجل النمو لعام ٢٠٢٠، والاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة هنا في نيويورك في ٢٠٢٣ نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): من منظور هنغاريا، فإن التغطية الصحية الشاملة تعتبر مبادرة جيدة لأن هدفها الأساسي هو توفير مستوى عال من الرعاية الصحية إلى من هم في حاجة إليها في البلدان النامية. ولذلك، افترضنا أن المبادرة ستحظى بالدعم. ومع ذلك، من المؤسف أن نرى هذه المبادرة السياسية حسنة النية تعتمد بقدر كبير على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، التي لم يؤيدها خمس الدول الأعضاء. وخلال المفاوضات بشأن الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة (القرار ٢/٧٤)، أبدت هنغاريا عدة تحفظات وأعربت مرارا عن ما يساورها من شكوك. غير أن الحكومة الهنغارية بروح توفيقية وبناءة قررت تأييد اعتماد الإعلان، كما ذكر بيتر زيبارتو، وزير الخارجية والتجارة في هنغاريا، في المناسبة الرفيعة

بينما نعتمد رسميا الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة. وبصفتي رئيس مجموعة الأصدقاء للتغطية الصحية الشاملة والصحة العالمية، أود أن أعرب عن خالص التقدير وأشد الاحترام لجميع الذين ساهموا في الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة. وأود أن أشكر بصفة خاصة الميسرين المشاركين، سعادة السفير كاه إماندزه الممثل الدائم لجورجيا، وسعادة السفير فيتافاس سريفوك الممثل الدائم لتايلند، على تيسيرهما المتفاني والماهر نحو توافق الآراء التاريخي هذا بحق. وأشعر بالامتنان لتمكن مجموعة الأصدقاء الإسهام في العملية عن طريق بناء الزخم وتعميق فهم التغطية الصحية للجميع باعتبارها عاملا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك البناء على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك المطالب الرئيسية لضمان التغطية الصحية الشاملة بحلول ٢٠٣٠.

وكما ذكر رئيس الوزراء آبي في ملاحظاته الختامية في الاجتماع الرفيع المستوى، أن اليابان تشدد على أهمية تحقيق التغطية الصحية الشاملة على الصعيد العالمي مع استخدام تجربتها الخاصة بإدارة التغطية الصحية العالمية كعنصر أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية يمكن أفراد المجتمع من الاستفادة من شيخوخة صحية. واقتناعا منا بأن التغطية الصحية الشاملة تجسد مفهوم الأمن البشري، وهو ألا يتخلف أحد عن الركب، سعينا إلى تعزيز التغطية الصحية الشاملة على المستوى الثنائي ومن خلال المنتديات العالمية، بما في ذلك المنظمات الدولية، ومجموعة الدول السبع، وفي الآونة الأخيرة، من خلال رئاستنا لمجموعة العشرين.

وتوجت تلك الجهود في الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة بوصفها، كما جاء على لسان الأمين العام "أشمل اتفاق تم التوصل إليه بشأن الصحة العالمية على الإطلاق". ويمثل الإعلان أعلى مستوى التزام لقادة العالم

وسعادة سفير تايلند، والتي مكنتنا من الوصول إلى التوافق العام بشأن الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة المعروض علينا (القرار ٢/٧٤)،

والذي يتضمن أهداف في غاية الأهمية وتمثل انطلاقة حقيقية نحو الاستجابة للتحديات التي تواجه كثيرا من الشعوب والمجتمعات في تتطلعنا إلى خدمات صحية ذات جودة عالية وقليلة التكاليف. وما من شك في أن تحقيق هذه الغاية سيمثل خطوة متقدمة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة ٢٠٣٠.

وسيظل التعاون الدولي الذي تقوده إرادة سياسية وعزيمة صادقة والذي يقوم على مراعاة التضامن وتقديم المساعدة للقطاع الصحي في البلدان الفقيرة والبلدان التي تمر بحالة من الصراع أو عدم الاستقرار هو السبيل الأمثل لوضع هذا الإعلان موضع التنفيذ. كما أن متابعة استعراض الإعلان ورصد وتقييم ما يجرز بشأنه من تقدم وتحديد ما يواجه تنفيذه من مشاكل وصعوبات ووضع سبل المعالجة هو التوجه الحقيقي لتجسيد هذا الإعلان على أرض الواقع والضمان لاستفادة بني البشر من ما تضمنه من أهداف إنسانية نبيلة. ومن هذا المنطلق حرص وفد بلدي على المساهمة في الوصول إلى توافق بشأن الإعلان.

وكان يتطلع إلى أن تتفم بقية الوفود حقيقة أنه لا جدوى من إدراج مفاهيم خلافية في هذا الإعلان، خاصة وأنا نعلم جميعا أن اللجنة الثالثة للجمعية العامة كثيرا ما تشهد خلافات عميقة عند تناول مسائل الصحة الجنسية والصحة الإنجابية، باعتبارها مفهومي مفتوحين وغير محددتين، ويتناقضان مع نصوص دساتير الكثير من الدول وتشريعاتها الوطنية وتعاليمها الدينية وخصوصياتها الاجتماعية. وعليه، يود وفد بلدي توضيح أن انضمامه إلى توافق الآراء بشأن الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة؛ لا يعني قبوله ما ورد من إشارة إلى الصحة الجنسية والصحة الإنجابية والتعليم الجنسي، في الفقرات

المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة التي عقدت في الآونة الأخيرة. وترى هنغاريا أن الإعلان السياسي، شأنه شأن أي وثيقة أخرى مماثلة، ينبغي أن يحترم الكفاءات الوطنية ومبدأ السيادة، حيث لكل دولة الحق في وضع وتحديد هيكل السياسة الصحية الوطنية فيها.

ونحن لا نتفق مع النهج الذي يقول بأن لكل فرد الحق في التمتع بنفس مستوى جودة خدمات الرعاية الصحية بصرف النظر عن وضعهم. ولا يمكننا أن نعتمد أي تشريعات من شأنها أن تميز ضد مواطنينا. وهذا هو السبب في أن هنغاريا أعربت عن تحفظات بشأن الفقرات ٧٠ و ٧١. وفيما يتعلق بالفقرتين ٦٨ و ٦٩، تظل هنغاريا تضطلع بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك من أجل حماية وتعزيز حقوق المرأة وكفالة المساواة بين الرجل والمرأة. وهنغاريا ملتزمة تماما بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان ومنهاج عمل بيجين، فضلا عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي هي أيضا بمثابة مرجعية أساسية في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وتلاحظ هنغاريا أن مصطلح "الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية" والمسائل ذات الصلة، من قبيل الحقوق الجنسية والتثقيف الجنسي الشامل والأساليب الحديثة لمنع الحمل والوسائل العاجلة لمنع الحمل، تفتقر تعاريف تحظى بتوافق الآراء على الصعيد الدولي، بما في ذلك في إطار الاتحاد الأوروبي. وتفسر هنغاريا وتعزز هذه المسائل في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وبما يتماشى مع تشريعاتها الوطنية. وهذا هو السبب في انضمام هنغاريا إلى مبادرة الولايات المتحدة وفي أنها ملتزمة بمواصلة التعاون في المستقبل من أجل تعزيز تلك القيم.

السيد صلاح (ليبيا): يعبر وفد بلدي عن تقديره وشكره للجهود التي بذلها الميسران المشاركان، سعادة سفير جورجيا

وننخرط مع الأمم المتحدة من أجل النهوض بالصحة العالمية وتحقيق أهدافنا المشتركة. وتؤمن الولايات المتحدة إيماناً راسخاً بأنه يمكننا أن نفعل المزيد للناس بأن نتكاتف في مجالات الاتفاق الواسعة تلك التي يمكننا أن نحقق فيها تقدماً حقيقياً، بدلاً من اتباع السياسات الانقسامية التي تروج للإجهاد وتقليل دور الأسرة وتمس بسيادة الدول بالتركيز على قضايا حساسة نعلم أن توافق الآراء بشأنها غير ممكن.

وقد أدلت الولايات المتحدة من هذا المنطلق ببيان مشترك في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، حيث كان ١,٣ بليون شخص من ٢١ من الدول الأعضاء ممثلين هناك، لنوضح أننا نؤيد رؤية إيجابية قائمة على توافق الآراء للتغطية الصحية الشاملة تعزز صحة أفضل والحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية. وتشمل رؤيتنا دعماً قوياً للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وتسريع البرامج الهادفة إلى إنهاء الوفيات النفاسية، وتحسين فرص التعليم للفتيات وضمان أن يستجيب القطاع الصحي بصورة فعالة للعنف الجنساني.

تدرك الولايات المتحدة أن لكل دولة احتياجات خاصة بها وتشارك أيضاً في هدفنا المشترك المتمثل في ضمان تحسين الصحة. ومع ذلك فإننا نأسف لأن بعض البلدان تقوم بتسييس التفاوض على الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة (القرار ٢/٧٤) بإدراج لغة استخدمت لتقديم الإجهاد على أنه من الرعاية الصحية، وتعزيز التثقيف الجنسي، الأمر الذي يقلل من الدور الحماي الذي تضطلع به الأسرة في تحسين الصحة. ومع أن الولايات المتحدة تنضم إلى توافق الآراء بشأن الإعلان السياسي اعترافاً بأهمية تحسين الصحة للجميع، فإننا ننأى بأنفسنا بشدة عن الفقرة ٦٨ من الإعلان.

وعلى الرغم من بذل أشهر من الجهود بحسن نية لإيجاد أرضية مشتركة والتوصل إلى توافق في الآراء المعروضة بصورة بارزة عندما وافقنا على مضمض على صياغة الغاية ٣,٧ من الهدف

٢٩ و ٦٨ و ٦٩، وهو يتحفظ على أي فقرة تتعارض مع تشريعاتنا الوطنية وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف وقيم وأخلاق مجتمعتنا الليبي.

السيدة نمروف (الولايات المتحدة الأمريكية): الولايات

المتحدة تؤيد الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الحصول على التغطية الصحية الشاملة، وتعتقد أنه ينبغي لنا النظر تلك الجهود في ضوء الهدف النهائي الذي نحن الأمم العاملين في الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية منذ أكثر من نصف قرن. أي تحقيق أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية لكل شخص.

ومن الأمور الرئيسية لتحقيق هدف الحصول على التغطية الصحية الشاملة توفير الرعاية الصحية التي يكون القرار فيها للمريض ويكون لديه فرصة الحصول على رعاية ذات جودة عالية محورها الناس، ومن أجل توفير خدمات رعاية صحية أفضل، لا بد لنا من الاستفادة من نقاط قوة وموارد كل من القطاعين العام والخاص من خلال تعزيز الشراكات التي تشمل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن المنظمات الدينية والاجتماعية. وهذا النهج المتعدد الأوجه للتغطية الصحية الشاملة أمامه أفضل الفرص لتقديم الرعاية الصحية العالية الجودة التي تركز على المرضى وتحسين صحتهم. ونحن نفهم أيضاً الدور الهام الذي تضطلع به أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة في مساعدة البلدان على تحديد مساراتها الخاصة من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة وفقاً للسياسات والتشريعات الوطنية.

إن الولايات المتحدة، بوصفها أكبر ممول ثنائي للبرامج الصحية على الصعيد العالمي، لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى تحسين الصحة في جميع أنحاء العالم. وفي السنة المالية ٢٠١٩ استثمرت حكومة الولايات المتحدة ١٩ بليون دولار في البرامج الصحية على الصعيد العالمي. ومن خلال استثمارنا، فإننا نتعاون مع الدول الأعضاء

السياسي. إن الولايات المتحدة تشاطر هنغاريا قلقها إزاء معالجة الوثيقة لمسألة الهجرة. فليس تعبير "مهاجرين" محددًا بشكل جيد في القانون الدولي وليس الضعف متأصلًا في جميع المهاجرين، كما توحى الفقرتان ٧٠ و ٧١. وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بهاتين الفقرتين والفقرة ٩، ليس للولايات المتحدة أي التزامات دولية متعلقة بتوفير الخدمات الاجتماعية للأجانب. وفيما يتعلق بالسياسات، وفي إطار قانونها الداخلي، تؤيد الولايات المتحدة الحصول على الرعاية الصحية الطارئة للجميع على أراضيها، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، بيد أنها لا تعترف بأي حق في الحصول على الرعاية الصحية التي لا تقع ضمن الخدمات الطارئة. وقد أشار المدعي العام السابق للولايات المتحدة إلى أنه "لا توجد أمة عظيمة ومزدهرة يمكن أن يكون لها نظام رعاية اجتماعية سخي وحدود مفتوحة."

وأخيراً، تتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء للتوصل لنفاق في الآراء على الصعيد دولي يأخذ في الاعتبار السياقات الوطنية والثقافية ويعزز الأسر والمجتمعات المحلية بوصفها جزءاً حيوياً من الحل. ومن خلال العمل المشترك والتركيز على العمل الهام في توسيع نطاق الصحة والفرص لجميع الناس، ولا سيما في حالات الخطر أو الضعف، يمكننا النجاح في تسريع تنفيذ الصحة للجميع وتحقيق هدف التغطية الصحية الشاملة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحاً للموقف. ونستمع الآن للبيانات بعد اتخاذ القرار. وأعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد كاسال رودريغيز (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا

٣ من أهداف التنمية المستدامة، لم تُقابل جهودنا إلى حد كبير بالمثل عندما لايقنا رفضاً لحذف صيغة غير مقبولة من الغاية ٥,٦ من الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يقع خارج نطاق الإعلان قيد المناقشة. وعلاوة على ذلك، نشير إلى أن الوثائق الوحيدة التي أقرتها الجمعية العامة ربما تكون المرشد للفهم والتنفيذ في المحافل المتعددة الأطراف. ولا نقبل الإشارة إلى المصطلحات والتعابير الغامضة مثل "الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية"، التي يمكن أن تقوّض الدور الحاسم للأسرة وتشجّع على ممارسات مثل الإجهاض في ظروف لا تتمتع بتوافق الآراء الدولي، والتي يمكن أن يُساء تفسيرها من جانب وكالات الأمم المتحدة. لا يوجد حق دولي في الإجهاض.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء إمكانية أن تقوّض برامج التثقيف الجنسي الشامل الدور الحمائي الذي تضطلع به الأسرة في هذا النوع من التثقيف وتغض الطرف عن المخاطر الجنسية الضارة للشباب. ونظّل على عهدنا من المدافعين الشجعان عن جميع النساء والرجال والأطفال والأسر، وندعم برامج تحسين الصحة والحياة والكرامة والرفاء. وكما قال الرئيس ترامب في خطابه أمام الجمعية العامة:

"كما لن يكلّ الأمريكيون أبداً من الدفاع عن الأرواح البريئة. نحن ندرك أن العديد من مشاريع الأمم المتحدة حاولت التأكيد على حق عالمي في الإجهاض الممول من دافعي الضرائب عند الطلب حتى لحظة الولادة. ليس من مهام الموظفين الدوليين على الإطلاق الاعتداء على سيادة الدول الراغبة في حماية الأرواح البريئة. شأننا شأن العديد من الدول هنا اليوم، نحن في أمريكا نؤمن بأن كل طفل، مولود وغير مولود بعد، هو هدية مقدسة من الرب." (A/74/PV.3، صفحة ١٥)

وعلاوة على ذلك، تود الولايات المتحدة الإعراب عن التضامن مع هنغاريا بشأن مسألة الهجرة كما وردت في الإعلان

والمعقول التكلفة والشامل بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل وخدمات الرعاية الصحية.

كما سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم البلدان الشريكة في جهودها الرامية إلى بناء نظم صحية قوية وجيدة النوعية وقادرة على الصمود من خلال تعزيز المساواة في فرص الحصول على الخدمات الطبية والتغطية الصحية الشاملة. وسيظل القضاء على الفقر والتصدي للتمييز وعدم المساواة وعدم ترك أحد خلف الركب في صميم سياسة التعاون الإنمائي للاتحاد الأوروبي. ويشجّع الاتحاد الأوروبي على نهج إدماج الصحة في جميع السياسات لضمان معالجة المحددات الصحية الأساسية خارج القطاع الصحي، في مجالات مثل المساواة بين الجنسين والمياه والنظافة الصحية والتعليم والأمن الغذائي والتغذوي، وتوفير فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية، والبيئة والأمن.

إننا بحاجة إلى نظرة شاملة، نظرة نعمل فيها على الحصول على المزيد من العاملين الصحيين المؤهلين، والحصول على اللقاحات والأدوية الميسورة التكلفة، وحيث نتأكد من أن القطاع الصحي يحصل على التمويل الذي يحتاج إليه. ويجب أن نواجه معاً التحديات الديمغرافية، وتزايد انتشار الأمراض غير المعدية، ولا سيما السرطان، والتهديد المتزايد لمقاومة مضادات الميكروبات والتعدد في أخذ اللقاحات. وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية العامة عملنا المستمر والثابت الرامي إلى معالجة مسألة التغطية الصحية الشاملة في الوطن وعلى الصعيد العالمي من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠.

السيد فارغانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

تؤيد روسيا اعتماد الجمعية العامة، في القرار ٢/٧٤، للإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة. ونرحّب بتأكيدك على التغطية الصحية للجميع باعتبارها عنصراً هاماً في تعزيز الحياة الصحية والتنمية المستدامة بشكل عام. ويسرنا أن الإعلان يضع الرعاية الصحية الأولية

وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لقيادة الأمم المتحدة في التصدي للتحديات العالمية التي نواجهها وأن أشيد بعمل ميسري الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة (القرار ٢/٧٤)، السيد كاها إماندزه، الممثل الدائم لجورجيا، والسيد فيتافاس سرفيهوك، الممثل الدائم لتايلند، فضلاً عن فريقيهما، على الحماس والطاقة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإعلان السياسي.

إننا في الاتحاد الأوروبي ملتزمون التزاماً راسخاً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تشكل الإطار السياسي الذي نسترشد به. إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بحماية وتعزيز حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، بما يتماشى مع الأنظمة الوطنية، وتعزيز الكرامة الإنسانية والرفاه والازدهار بوصفها استثمارات أساسية في تحقيق الاستقرار والازدهار في المجتمعات والرفاه الاقتصادي والاجتماعي والأمن. إننا نتبع نهجاً قائماً على الحقوق، وفقاً للقيم التي تقوم عليها النظم الصحية داخل الاتحاد الأوروبي والواردة أيضاً في توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذها وبالتنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين، إضافة إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج مؤتمراته الاستعراضية. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نؤكد مجدداً التزامنا بتعزيز وحماية وكفالة حق كل فرد في التحكم الكامل بالشؤون المتصلة بحياته الجنسية وصحته الجنسية والإنجابية والبت فيها بحرية ومسؤولية، بعيداً عن التمييز أو الإكراه أو العنف. ويشدد الاتحاد الأوروبي أيضاً على ضرورة استفادة الجميع من المعلومات والتثقيف الجيد النوعية

وفيما يتعلق بالمسائل الواردة في الإعلان السياسي، يُشيد الكرسي الرسولي بالتركيز على السياسات التي تستجيب للاحتياجات الغذائية والتغذية لجميع السكان، مع التركيز بوجه خاص على الاحتياجات التغذوية للحوامل والمرضعات والنساء اللاتي في سن الإنجاب، والمراهقات، والرضع، والأطفال الصغار، ولا سيما خلال الألف يوم الأولى من حياتهم. إن التغذية الجيدة في الألف يوم الأولى توفر أساساً للصحة مدى الحياة لكل من النساء والأطفال منذ الحمل، ولذا فإن الاستثمار في التدخلات التغذوية الفعالة من حيث التكلفة في الألف يوم الأولى يمكن أن يؤدي إلى خفض وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، وإلى جعل الأمهات والأطفال أكثر صحة. ويسر وفدنا أن يشهد اعترافاً بأهمية مشاركة الأسر والمجتمعات المحلية كأحد العناصر الأساسية لحوكمة النظم الصحية، فضلاً عن التركيز على مقاومة مضادات الميكروبات، والصحة العقلية والأمراض غير المعدية.

ومع التأكيد على نية الإعلان المعروض علينا، والغرض منه، كما أشرت، يود وفدنا أن يعرب عن تحفظات بشأن مفاهيم متنوعة فيه. أولاً، تمشياً مع التحفظات المعرب عنها بالفعل في المؤتمرين الدوليين، في بيجين والقاهرة، يؤكد الكرسي الرسولي مجدداً أنه يرى أن عبارة "الصحة الإنجابية" والمصطلحات ذات الصلة تنطبق على مفهوم كلي للصحة يشمل الشخص بكامل شخصيته وعقله وجسده. ويرفض الكرسي الرسولي على وجه الخصوص، التفسير الذي يعتبر الإجهاض أو إمكانية الإجهاض، والإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين، وإجهاض الأجنة لأن تشخيص حالاتهم ينطوي على تحديات صحية، وتأجير أرحام الأمهات، والتعقيم، باعتبارها أبعادا لهذه المصطلحات أو تغطية صحية شاملة. ثانياً، يؤكد الكرسي الرسولي أن أي إشارة إلى نوع الجنس والمصطلحات ذات الصلة تُفهم وفقاً للاستخدام العادي، المقبول عموماً لكلمة "الجنس" استناداً إلى الهوية البيولوجية أي الذكر والأنثى.

أساساً لتحقيق التغطية الصحية الشاملة التي تتناول مهام الوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة. ونقدر كثيراً توضيحها لجوانب من قبيل مكافحة انتشار الأمراض غير المعدية والسل، وفيروس نقص المناعة البشرية، ومقاومة مضادات الميكروبات، فضلاً عن الدور القيادي الذي تضطلع به الحكومات في كفاءة التغطية الصحية الشاملة، مع مراعاة السياق الوطني.

وفيما يتعلق بالفقرة ٦٨ في الإعلان السياسي بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، نود مرة أخرى أن نشير إلى أننا لا نسترشد في هذا المجال إلا بالوثائق التي اتفقنا عليها في سياق حكومي دولي وتتوافق مع أولوياتنا الوطنية. ونحث جميع الوفود على الدخول في حوار بناء بشأن خطة توحيدية الطابع للرعاية الصحية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

المونسنيور هانسن (الكرسي الرسولي): يود وفد بلدي أن يشكر الميسرين المشاركين، والممثلين الدائمين لجورجيا، وتايلند، على قيادتهم وجهودهم خلال المفاوضات التي أدت إلى اعتماد الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة اليوم (القرار ٢/٧٤).

ويرحب الكرسي الرسولي بكون الإعلان السياسي يحدد الالتزامات الهامة لدعم أكثر الفئات ضعفاً وإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في وضع نظم صحية أفضل. وعلى هذا النحو، فإنه يمثل خطوة هامة إلى الأمام في جهودنا المشتركة الرامية إلى توفير الرعاية الصحية لكل رجل وامرأة وطفل. وهناك حاجة بالفعل إلى بذل مزيد من الجهود. وينبغي أن نركز الاهتمام على احتياجات الرعاية الصحية لأكثر السكان فقراً ولكل من هم أكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب. إن الاهتمام بتوفير احتياجات الرعاية الصحية الأساسية لأكثر السكان فقراً أمر أساسي لكسر حلقة الفقر المفرغة من جيل إلى جيل، إضافة إلى كونها رد على حرمان من حق.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٦ من جدول الأعمال.

البند ١٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
مشروع القرار (A/74/L.3)

الرئيس: يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، قررت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، أن تحيل البند الفرعي (ب) من البند ١٩ أيضا إلى الجلسة العامة لغرض اعتماد مشروع الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/74/L.3 المعنون "الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية" من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/74/L.3؟

اعتمد مشروع القرار A/74/L.3 (القرار ٣/٧٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد باسكويه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تحرب سويسرا بالتزام وجهود المجتمع الدولي لضمان استفادة الجميع من الرعاية الصحية التي يحتاجونها دون مواجهة صعوبات مالية. ومن الأهمية بمكان التأكد من أن الخدمات الصحية الأساسية عالية الجودة. وفي هذا الصدد، تشدد سويسرا على ثلاثة متطلبات محددة. الأول، نظم الرعاية الصحية العالية الجودة التي تعزز أمن المرضى وتركز على رفاههم. والثاني، نظم الرعاية الصحية التي تنفذ التغطية الصحية الشاملة مع الاحتفاظ بمقومات البقاء المالية الطويلة المدى. والثالث، هو التغطية الصحية الشاملة التي تضمن الحصول على رعاية عالية الجودة في حالات الطوارئ.

ونرحب بالحفاظ على هذه العناصر الواردة في الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة (القرار ٢/٧٤)، وجميع المكاسب التي تحققت في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وسويسرا ملتزمة أيضا بإيجاد نظام يشجع على البحث والتطوير في مجال الطب والعلاج المبتكرين، والاستفادة من قدرات القطاعين الخاص والعام. وأخيرا، وبغية تعزيز التغطية الشاملة لنظمتنا فيما يتعلق بالرعاية الصحية، والوفاء بالتزاماتنا في هذا الصدد، يلزم اتباع نهج يشمل الحوار البناء مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية.

الرئيس: لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذا البند. وأود أن أعرب عن خالص شكري للسفير كاهنا إماندزه، ممثل جورجيا، وفيتافاس سريفهوك، ممثل تايلند، والميسرين المشاركين للمشاورات غير الرسمية، الذين أبدوا قدرة وصبرا كبيرين في إدارتهما للمناقشات والمفاوضات المعقدة بشأن مشروع القرار. كما أشكر جميع الدول الأعضاء على إسهاماتها القيمة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن القرار ٢/٧٤.

شدة هشاشتها إزاء آثار تغير المناخ. ورغم أننا نواجه جميعاً تلك الآثار، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية ستكون أولى ضحاياها؛ ولذلك، سيتطلب أي حل من الحلول اتباع نهج شامل لتعزيز مستويات التكيف والصمود. ومع أن غواتيمالا ليست دولة جزرية، فإنها تقع في برزخ أمريكا الوسطى، في نفس المنطقة الجغرافية الشديدة الهشاشة التي تقع فيها منطقة البحر الكاريبي، وبالتالي فإن حياة مواطنينا، واستقرارهم المالي، والبنى التحتية الأساسية المسخرة لهم وسبل عيشهم عرضة للخطر.

وبوصفنا بلداً متوسط الدخل، لا نزال نواجه تحديات خاصة. ولهذا السبب، فإننا نحث الأمم المتحدة أيضاً على وضع استراتيجية شاملة وطويلة الأمد ترمي إلى تيسير التعاون من أجل التنمية المستدامة وتنسيق الدعم من أجل تصنيف فئة البلدان المتوسطة الدخل على نحو أنسب وأكثر تنقيحاً، استناداً إلى معايير أخرى تتجاوز معيار نصيب الفرد من الدخل.

وأود أن أختتم بياني بتهنئة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاجتماع الناجح واعتماد الإعلان السياسي اليوم، الذي يتيح لنا إحراز تقدم على صعيد تنقيح صك كان بالغ الأهمية في تمكين الأمم المتحدة من الاعتراف بالظروف الخاصة التي تواجهها تلك البلدان ومن مضافرة الجهود حتى "لا يتخلف أحد عن الركب" كما جاء في خطة عام ٢٠٣٠.

السيدة نمروف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة الولايات المتحدة، أود أن أتقدم بالشكر للميسرين المشاركين - السفير براساد، الممثل الدائم لجمهورية فيجي، والسفير بيرن ناسون، الممثل الدائم لجمهورية أيرلندا - على تيسيرهما الممتاز لاستعراض منتصف المدة لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها للفرصة التي أتاحت لها للمشاركة في المناقشات الهامة بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر، خلال

السيدة خواريس أرغويتا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بتكرار التأكيد على تضامن الحكومة الغواتيمالية مع كمنولث جزر البهاما والبلدان الأخرى المتضررة من إعصار دوريان الذي ضرب مؤخراً. ونتمنى لها تعافياً عاجلاً. وترحب غواتيمالا بنجاح استعراض منتصف المدة لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) الذي تم مؤخراً وبعتماد الإعلان السياسي بالإجماع اليوم (القرار ٣/٧٤)، الذي نعتبره إشارة تدل على أن العالم يفيق من غفوته تجاه حقيقة تغير المناخ وآثاره السلبية. ويسرنا أن الإعلان السياسي لا يسلط الضوء على أهمية الشراكات من أجل التنمية فحسب، بل أيضاً على التحويلات العائلية التي، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٨١/٧٢ بعنوان "اليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية"، لها أثر تحويلي على المجتمعات المحلية التي تتلقاها.

كما نرحب بمبادرة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الرامية إلى تخفيف عبء الديون، التي تراعي احتياجات دول منطقة البحر الكاريبي، وتوصي باتباع نهج يشمل مبادئ تمويل التنمية وأهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتقتصر جملة أمور منها الصندوق الكاريبي لتعزيز القدرة على الصمود للبلدان التي تستفيد من تخفيف الديون. وتبين المبادرة قيمة اللجان الإقليمية بوصفها قوة دافعة للحلول التقنية القائمة على البحوث والمصممة خصيصاً لتناسب مع الواقع المحلي، وجهات تروج للتعاون والدعم بين البلدان المجاورة.

ونشدد أيضاً على أهمية نقل التكنولوجيا المناسبة، والموثوقة، والميسورة التكلفة، والحديثة وغير المضرّة بالبيئة، وكذلك النهوض بالمعارف التقليدية وتمكين المرأة.

ومن هذا المنطلق، فإننا نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تضامننا ودعمنا للدول الجزرية الصغيرة النامية بالنظر إلى

عنها حقوق أو التزامات بموجب القانون الدولي، ولا تنشأ عنها أي التزامات مالية جديدة.

وتقر الولايات المتحدة بخطة عام ٢٠٣٠ بوصفها إطاراً عالمياً للتنمية المستدامة من شأنه أن يساعد البلدان على العمل صوب تحقيق السلام والرخاء العالميين. ونشيد بالدعوة إلى تحمل المسؤولية المشتركة، بما في ذلك المسؤولية الوطنية، في خطة عام ٢٠٣٠ ونشدد على أن لجميع البلدان دوراً تضطلع به لتحقيق رؤيتها. وتقر خطة عام ٢٠٣٠ بأن على كل بلد أن يعمل من أجل تنفيذها تمثيلاً مع السياسات والأولويات الوطنية الخاصة به. وتشدد الولايات المتحدة على الفقرة ١٨ من خطة عام ٢٠٣٠، التي تدعو البلدان إلى تنفيذ الخطة على نحو يتسق مع حقوق الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي. كما نسلط الضوء على اعترافنا المتبادل في الفقرة ٥٨ بأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يجب أن يحترم الولايات المستقلة للعمليات والمؤسسات الأخرى ولا يخل بها، بما في ذلك المفاوضات، وألا ينطوي على أحكام مسبقة بشأن القرارات والإجراءات الجارية في محافل أخرى ولا يشكل سابقة لها. وعلى سبيل المثال، فإن خطة عام ٢٠٣٠ لا تمثل التزاماً بتوفير فرص جديدة لولوج السلع أو الخدمات الأسواق. ولا هي تفسر أو تُعدّل أي اتفاق أو قرار لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

وفضلاً عن ذلك، فيما يخص الإشارة إلى خطة عمل أديس أبابا، نلاحظ أن الكثير من الصياغات المتعلقة بالتجارة في الوثيقة الختامية لخطة عمل أديس أبابا (القرار ٣١٣/٦٩، المرفق) قد تجاوزتها الأحداث منذ تموز/يوليه ٢٠١٥. وبالتالي، فهي ليست هامة، ولا محل لتأكيدنا مجدداً على الوثيقة الختامية في الأعمال والمفاوضات الجارية المتعلقة بالتجارة.

وفيما يتعلق باتفاق باريس بشأن تغير المناخ والصياغات المتعلقة بتغير المناخ المشار إليها في الوثيقة الختامية، تؤكد الولايات

الأسبوع الرفيع المستوى. وفضلاً عن ذلك، فإننا نفهم الظروف الفريدة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية ونحن ملتزمون بالعمل معها على التصدي للتحديات العالمية والإقليمية، بما في ذلك تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين، والنهوض بالنمو المستدام، والتصدي للتحديات البيئية، والاستجابة للكوارث الطبيعية وتعزيز الروابط بين شعوبنا.

ونؤيد بوجه خاص شعب كمنولث جزر البهاما إذ يتعافى من إعصار دوريان، ونحن فخورون بتقديم قرابة ٣٤ مليون دولار على سبيل الإغاثة الفورية عقب العاصفة.

وللولايات المتحدة تاريخ طويل في مجال العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وتتطلع إلى مواصلة تعاونها المثمر في السنوات المقبلة. وتؤيد الولايات المتحدة تقريباً كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تحددها الأمم المتحدة وتكون مؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية. وخلال السنوات الخمس الماضية، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية مجموعاً قدره ٣,٢ بليون دولار. وعلى وجه الخصوص، أعلن وزير الخارجية بومبيو، على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، أكثر من ١٠٠ مليون دولار كدعم جديد تقدمه الولايات المتحدة إلى بلدان جزر المحيط الهادئ، بالإضافة إلى الميزانية المقدرة بـ ٣٥٠ مليون دولار التي تستثمرها وزارات ووكالات الولايات المتحدة بالفعل سنوياً في تعزيز الاعتماد على الذات والاستجابة الإنسانية في منطقة المحيط الهادئ.

ونغتتم هذه الفرصة لتقديم بعض الإيضاحات الهامة بشأن الصياغات الواردة في الإعلان السياسي الذي اعتمدهنا اليوم (القرار ٣/٧٤). ونشدد على أن العديد من الوثائق الختامية المشار إليها في الإعلان، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، هي وثائق غير ملزمة لا تنشأ

إلى سيادة القانون أو النظم الديمقراطية أو للإصرار على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو لمنع التهديدات التي تطال الأمن الدولي.

ومن حقنا استخدام تجارتنا وسياستنا التجارية كأداة لتحقيق أهدافنا. ويمكن أن تشكل الجزاءات الاقتصادية المحددة الأهداف بديلاً مناسباً وفعالاً ومشروعاً لاستخدام القوة. وتتمتع الولايات المتحدة بعلاقات تجارية قوية ومتنامية في جميع أنحاء العالم. ونرحب بالجهود المبذولة لتعزيز تلك العلاقات وزيادة التعاون الاقتصادي وتحقيق الازدهار لجميع شعوبنا من خلال التجارة الحرة والعادلة والتبادلية. ومع ذلك، كما قال الرئيس ترامب في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (انظر A/73/PV.6)، ستصرف الولايات المتحدة بما يحقق مصالحها السيادية، بما في ذلك بخصوص المسائل التجارية. والولايات المتحدة لا تتلقى توجيهات من الأمم المتحدة بخصوص سياستها التجارية.

إننا نرى أنه يجب على الأمم المتحدة احترام الولايات المستقلة للعمليات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المفاوضات التجارية ويجب ألا تقحم نفسها في قرارات وإجراءات المنتديات الأخرى، بما في ذلك في منظمة التجارة العالمية. فالأمم المتحدة ليست المكان المناسب لهذه المناقشات ويجب ألا يكون هناك أي توقعات أو اعتقادات خاطئة بأن الولايات المتحدة ستفهم أن التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن هذه المسائل ملزمة لها. ويشمل ذلك الدعوات التي تقوض حوافز الابتكار من قبيل نقل التكنولوجيا بصورة غير طوعية ودون شروط متفق عليها بين الأطراف.

وفيما يتعلق بالفقرتين ٢٢ و ٣٠ (ز) من منطوق القرار، ووفقاً للبيانات المتاحة للعموم، فقد شهدنا ارتفاعاً في أحجام مدفوعات المصارف المراسلة وفي تحويلاتها، فيما ظلت إمكانية الوصول إلى خدمات هذه المصارف في معظم المناطق مستقرة.

المتحدة مجدداً عزمها على الانسحاب من اتفاق باريس في أقرب فرصة ممكنة. وبالتالي، فإن اتفاق باريس والصياغات المتعلقة بتغير المناخ لا تمس بمواقف الولايات المتحدة. ونؤكد دعمنا لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين أمن الطاقة، مع حماية البيئة.

وفيما يتعلق بالتقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية، المشار إليه في الإعلان، نلاحظ أنه، على نحو ما أبلغت به الولايات المتحدة بالفعل الهيئة الحكومية الدولية، فإن قبول الهيئة للتقرير والموافقة على موجزه الموجه لوضعي السياسات لا يعني أن الولايات المتحدة تؤيد الاستنتاجات المحددة أو المحتويات الأساسية الواردة فيه. ولذلك، فإن الولايات المتحدة لا تتفق مع الإشارات إلى الهيئة الحكومية الدولية الواردة في القرار، ولا تمس تلك الصياغة بمواقف الولايات المتحدة.

وتكرر الولايات المتحدة تأكيد وجهات نظرها بشأن إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، التي وردت في البيان الذي أدلت به الولايات المتحدة تعليلاً لموقفها إبان اعتماد الوثيقة في عام ٢٠١٥ (انظر A/69/PV.92) وندعم بقوة مبادرات الحد من مخاطر الكوارث الرامية إلى تقليل الخسائر في الأرواح والحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تخلفها الكوارث. ويساعد هذا الدعم على زيادة التأهب وتعزيز مزيد من القدرة على الصمود للجميع.

فيما يخص "الخطة الحضرية الجديدة" المشار إليها في الإعلان السياسي، تلاحظ الولايات المتحدة أن لكل دولة عضو الحق السيادي في تحديد كيفية تسيير التجارة مع البلدان الأخرى ويشمل ذلك تقييد التجارة في ظروف معينة. ويمكن أن تشكل الجزاءات الاقتصادية، سواء كانت أحادية أو متعددة الأطراف، وسيلة ناجحة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وفي الحالات التي طبقت فيها الولايات المتحدة جزاءات، فقد استخدمناها بغرض تحقيق أهداف محددة، بما في ذلك كوسيلة لتعزيز العودة

وأخيراً، فيما يتعلق بالفقرات ٣٠ (ن) و ٣٠ (ق) و ٣٠ (ر) من المنطوق، فقد تم اقتراح تدبير أموال لمواجهة لكوارث في إطار مفاوضات الخسائر والأضرار المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وعارضت الولايات المتحدة تلك المقترحات لأنها تنطوي على تحميل المسؤولية عن تأثير الكوارث التي يُزعم أنها ناجمة عن انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان النامية. ولا تؤيد الولايات المتحدة إنشاء أداة مالية جديدة ذات فاعلية غير مثبتة والتي سيُطلب من البلدان المتقدمة النمو تمويلها لاحقاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق شرح الموقف.

نستمع الآن إلى البيانات بعد اتخاذ القرار.

وأعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بارنتي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي ببيان أقصر بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

من دواعي سرور الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الانضمام إلى توافق الآراء بشأن اعتماد الجمعية العامة للإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) (القرار ٣/٧٤). ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر أيرلندا وفيجي على جهودهما بوصفهما الميسرين المشاركين للمفاوضات بشأن الوثيقة والأمانة العامة على الدعم الذي قدمته طوال العملية وعلى تنظيم استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى بنجاح.

ونعتقد أن استعراض منتصف المدة الذي أجري في ٢٧ أيلول/سبتمبر في سياق الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة قد أثبت أهمية التنفيذ الكامل والفعال لمسار ساموا ٢٠١٤، وهو برنامج عمل شامل للدول الجزرية الصغيرة النامية، لا يمكن

ولكن رأينا أيضاً أن بعض البلدان واجهت تضيقاً في فرص الوصول إلى نظام المدفوعات الدولي.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية تعزيز مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولن تسهم هذه التحسينات فحسب في تهيئة بيئة يكون فيها الحصول على خدمات المراسلة أقل صعوبة، ولكنها ستقلل أيضاً من مخاطر إسهام أي أموال يتم الحصول عليها من التحويلات في تراجع الحكم الرشيد أو الأمن.

وفيما يتعلق بالفقرات ١٩ و ٢٠ و ٣٠ (هـ) و ٣٠ (و) من منطوق القرار الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن المنتديات المناسبة لمناقشة تدابير الأهلية هي مجالس إدارة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ونحن لا نقبل بكون الأمم المتحدة المحفل المناسب لتحديد أهلية الحصول على هذه الموارد وتخصيصها.

وفيما يخص الفقرتين ٣٠ (ك) و ٣٠ (س) من المنطوق، نعتقد الولايات المتحدة أنه ينبغي أن تتمتع المرأة بالمساواة في الحصول على الرعاية الصحية. ولا نزال ملتزمين بالمبادئ المنصوص عليها في إعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتقريرهما، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة. وكما اتضح على مدى سنوات عديدة، فإن ثمة اتفاقاً في الآراء على المستوى الدولي على أن هذه الوثائق لا تنشئ حقوقاً دولية جديدة، بما في ذلك أي حق في الإجهاض.

وتدعم الولايات المتحدة تماماً صحة الأم والطفل وإمكانية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة بصورة مستنيرة وطوعية. ونحن لا نعترف بالإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة ولا ندعم الإجهاض في ما تقدمه من مساعدات صحية عالمية.

للدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث الوصول إلى الأموال والحصول عليها مجدداً. ويجب أن تراعى أي مداولات بشأن بيئة التمويل المتعلقة بالكوارث ولاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والعمليات والهيئات الأخرى ذات الصلة التي تجري فيها مناقشة هذه القضايا على نطاق واسع وحيث يتم دراسة بيئة التمويل والدعم المتعلقين بالكوارث.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالقول إننا نعتبر تنفيذ أحكام القرار ٣/٧٤ جهداً جماعياً، تضطلع فيه البلدان المعنية والاجتمع الدولي بأدوار مهمة ويجري في سياقه اتخاذ إجراءات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

ويود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه طمأنة شركائنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أننا قد سمعنا أصواتهم العالية والواضحة خلال الاجتماع الذي عُقد في شهر أيلول/سبتمبر. ونظل ملتزمين بأهدافهم وسنستمر في إظهار انخراطنا ودعمنا، بما في ذلك فيما يخص تنفيذ مسار ساموا

السيدة كوي - فيلسون (بليز) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أن أشكر جميع الأعضاء على قرار اعتماد الإعلان السياسي (القرار ٣/٧٤).

أود أن أعرب في البداية، بالنيابة عن الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، عن تقديرنا للميسرين المشاركين، سفيري فيجي وأيرلندا، على عملهما الجاد وعلى توجيهنا نحو نتائج حظيت بدعم كامل من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للمشاركة البناءة من قبل جميع شركائنا والتضامن القوي جدا من البلدان النامية الشقيقة طوال المفاوضات وأثناء استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى نفسه.

يمثل الإعلان السياسي خطوة إلى الأمام صوب اتباع نهج محدد الهدف بصورة أكبر إزاء تنفيذ مسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، من أجل تسريع وتيرة تقدمه. ولكن يتحتم علينا جميعاً الآن أن نحول تلك الكلمات إلى إجراءات والأفكار إلى أفعال.

النظر إليه بمعزل عن غيره من الوثائق الرائدة التي تتضمن أحكاماً ذات أهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، على غرار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث واتفاق باريس.

ويرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه باستعراض منتصف المدة والأنشطة ذات الصلة ويشاركون فيها بنشاط. وتضمن البيان الذي أدلى به مفوض الاتحاد الأوروبي جوليان كينغ بهذه المناسبة وصفاً تفصيلياً للنطاق الواسع لتعاوننا مع الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسلط استعراض منتصف المدة الضوء على عدد من التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية وجوانب ضعف بعينها، حيث وُصف تغير المناخ بأنه أكبر تهديد وجودي منفرد للدول الجزرية. ويرد كل ذلك بوضوح شديد في الإعلان السياسي الذي اعتمده للتو.

مع ذلك كنا نرغب، في الاتحاد أوروبي، في اعتماد صياغة أقوى بشأن مواضيع مثل تغير المناخ والطاقة المتجددة وحماية البيئة والمحيطات والقضايا الاجتماعية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين. ويتم التعامل مع هذه المسائل على أي حال بشكل مكثف وتدرجي في مسار ساموا الذي كان استعراضه هو الهدف الرئيسي للاجتماع الذي عقد في شهر أيلول/سبتمبر.

وكما أُعلن في سياق المشاورات غير الرسمية بشأن الوثيقة، يود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تسجيل موقفنا بشأن الفقرة ٣٠ من الإعلان السياسي لدى الجمعية العامة. إننا ندرك الأهمية الخاصة للإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث للدول الجزرية. ونقر بزيادة وتيرة وشدة الكوارث التي تواجهها الدول الجزرية والتي تمثل دون شك نتيجة سلبية لتغير المناخ. ولهذا السبب، ينبغي أن تكون إدارة مخاطر الكوارث، وهي في الواقع كذلك، موضوع تركيز خاص من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها وشركائها في التنمية.

إن هناك عدداً هائلاً من الصناديق والآليات المالية وغيرها من الأدوات المتعلقة بالكوارث التي يتم فيها إعطاء الأولوية

به هذه المؤسسة لضمان وفائها بالتزامها تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وسيوصل تحالف الدول الجزرية الصغيرة الدعوة إلى اتخاذ إجراءات طموحة بشأن التنمية المستدامة وتغير المناخ وسنعمل ذلك بروح تعددية أطراف حقيقية. وسنقوم بذلك كمسؤولية تجاه شعبنا، ولكن بنفس القدر، سنعمل ذلك كأعضاء مسؤولين في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن خالص شكري للسفير ساتيندرا براساد ممثل فيجي والسفيرة جيرالدين بيرن ناسون ممثلة أيرلندا، الميسرين المشاركين للمشاورات غير الرسمية، اللذين برهنا على قدرة كبيرة وصبر في إدارتهما المناقشات والمفاوضات المعقدة بشأن القرار ٣/٧٤. كما أود أن أشكر الدول الأعضاء على إسهاماتها القيمة في التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار.

وبهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١٩ من جدول الأعمال.

إعلان الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أختتم، أود أن أعلن عن أمر يتعلق بعضوية مكتب الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.

يذكر الأعضاء أنه بالنسبة للدورة الرابعة والسبعين، انتخب الرئيس، ونواب الرئيس الـ ٢١ ورؤساء خمس من اللجان الست الرئيسية خلال الدورة السابقة. ومن ثم، فإنني أود أن أبلغ الأعضاء بأنه، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، انتخب سعادة السيد أندرياس مافرويانيس ممثل قبرص رئيساً للجنة الإدارة والميزانية (اللجنة الخامسة) للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، وبذلك فهو عضو في مكتب الجمعية العامة لهذه الدورة.

أهنئ رئيس اللجنة الخامسة على انتخابه.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

ونتطلع، كخطوة أولى، إلى قيام الأمين العام بالتعميم المبكر للإعلان على نطاق المنظومة وإلى نشره خارج إطار الأمم المتحدة حتى يتسنى البدء سريعاً في التنفيذ العاجل والفعال لمسار ساموا ومتابعته.

ومن الخطوات الهامة الأخرى إلى الأمام في هذه الدورة تفعيل ما اتفق عليه في الإعلان من خلال أعمال الجمعية العامة. إننا الآن بحاجة إلى صياغة استجابة ملائمة - أو استجابات متعددة، حسب ما تتطلبه الحالة - بغية التفرقة بين دورة الأحداث المناخية الشديدة القسوة وما يصاحب ذلك من تصاعد الديون، حتى يتسنى للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تتمكن من تحقيق مكاسب اجتماعية - اقتصادية وبناء قدرة جزرنا الناشئة ودولنا الساحلية المنخفضة على الصمود. وهناك العديد من العمليات التي ينطوي عليها ذلك بطرق مختلفة في تناول هذه الاستجابات، ولكننا بحاجة إلى النظر إليها من منظور شامل.

ونحن بحاجة الآن إلى إصدار دعوة لاليس فيها إلى اتخاذ إجراء عاجل متكامل من أجل وقف تسريع وتيرة فقدان التنوع البيولوجي والإسراع بالإبطاء من وتيرة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي، من خلال الاستثمار في مسارات منخفضة الانبعاثات وقادرة على التكيف مع المناخ تتفق مع هدف الحد من احتراق كوكبنا بما لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية. كما إننا بحاجة إلى إعادة النظر في شروط الحصول على المنح والتمويل بشروط ميسرة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن بحاجة إلى تقليص الفجوات في مجال البيانات ووضع إطار للرصد والتقييم من أجل دعم صنع القرار القائم على الأدلة. ونحن بحاجة إلى تعديل المكاتب المتعددة البلدان وتوجيه اللجان الإقليمية ذات الصلة حتى يتسنى لنا رؤية مزيد من المكاسب على الأرض، مع الدعم المستمر من منظومة الأمم المتحدة. إن هذه الخطوات الأولى ذات أهمية بالغة، إذ أن فرصة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق التنمية المستدامة تتقلص بسرعة. بل نود القول بأن هذه التدابير تمثل الحد الأدنى لما يمكن أن تقوم